متبادل لحرية الرأي والتعبير؛ والثانية، طرح البرنامج السياسي على التصويت العلني المباشر، ومراعاة، واحترام، الأقلية لرأي الاكثرية، ورعاية الاكثرية لحقوق الأقلية. ويمكن القول ان اجواء المجلس الوطني كانت جادة ورصينة وواثقة على نحو لم يسبق له مثيل منذ دورة المجلس الاولى في العام ١٩٦٥. فلم تكن الاختلافات السياسية مرشحة لأبعد من النقاش الموضوعي والاحتكام للديمقراطية. وقد حسم د. حبش تخوفات البعض وتمنيات البعض الآخر، فأكد ان الاختلاف لا يفسد الودّ ولن تكون هناك قطيعة، بل وحدة وطنية راسخة عمادها التزام الأقلية بقرار الأغلبية، وحرص الاغلبية على صيانة الاقلية وحمايتها (راسم المدهون، **الأفق**، نيقوسيا، ٢٤/١١/١٩٨٨).

لقد اعتبر بعض قادة م.ت.ف. اعلان الاستقلال والبيان السياسي بمثابة تصويب للخطأ التاريخي الفادح الذي ترتب على نتائج حرب العام ١٩٤٨. ورأى هؤلاء، وكذلك المراقبون، في الاعلان والبيان تحقيق خطوة كبرى على طريق بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية التي ستحظى باعتراف عدد كبير من دول العالم، خصوصاً من أصدقاء الشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

وأياً تكن التفسيرات، فان قرارات الدورة غير العادية للمجلس الوطني شكلت منعطفاً حاسماً في سياسة م.ت.ف. ازاء النزاع مع اسرائيل، وأطلقت دينامية سياسية وثورية، ووضعت المسألة الفلسطينية في اطار ديبلوماسي وسياسي وقانوني جديد. والسؤال الآن: ما هي الابعاد الحقيقية والأساسية للتغيير في الموقف الفلسطيني ؟

مصدر فلسطيني مطلع، أكد ان أبرز المستجدات تتمثل في:

أولاً: استطاع المجلس الوطني ان يعلن الدولة الفلسطينية، وان يضع الأسس لتشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة؛ وهذا يتطلب بناء أكبر يواكب هذه التغييرات.

ثانياً: قدم المجلس مشروعاً فلسطينياً كاملاً للسلام، يقبل بالحدود التي يطلبها العالم، ولكنه يضع شروطه الخاصة، ويطرح تصوراً شاملاً غير مفرط، ولا يكتفي باعلان اللاءات.

ثالثاً: أتمّ المجلس انجاز ما سبق ذكره بقفزة ديمقراطية نوعية؛ قفزة التحوّل من الاجماع الى الأغلبية والأقلية دون مساس بالديمقراطية ودون بروز اجواء التهرّب او الانشقاق.

رابعاً: كان النقاش، لأول مرة، فاعلاً وليس منفعلاً، ودار حول ما يريده الفلسطينيون، وليس حول رفض، او قبول، ما يطرحه الآخرون (**اليوم السابع**، ٢١/١١/١٩٨٨).

الى ذلك، خرج المجلس الوطني قوياً، وموحداً، على الرغم من بروز بعض المعارضات، او الامور التي يمكن تفسيرها على غير وجه. وقد أوضح عرفات بعض تلك الامور، عبر مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر ١٦/١١/١٩٨٨، أكد، خلاله، ان قبول م.ت.ف. القرار ٢٤٢ مصحوباً بالاستقلال الوطني جاء من أجل مصلحة السلام. ورأى «ان الشعب الفلسطيني تبنّى هذا الموقف من موقع القوة». وقال: «نحن لا نستجدي السلام، بل نسعى اليه على قدم المساواة، وفي شكل متكافىء، مع الاطراف الاخرى». وشدد على ان البيان السياسي تضمن «اعتدالاً ومرونة وواقعية»، محذراً من انه «اذا جُبهت قرارات المجلس الوطني بالرفض، والاهمال، فالله وحده يعلم ما هي النتائج». ثم قال: «فوض اليّ المجلس الوطني العمل من اجل السلام وتأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودولة فلسطينية مستقلة. ولكن، ليكن واضحاً انني استطيع، دائماً، العودة الى المجلس الوطني لأقول له، وللشعب الفلسطيني، ان هذا الاعتدال لا مردود له» (**النهار**، بيروت، ١٦/١١/١٩٨٨).

واثر انتهاء المجلس الوطني من أعماله، قام عرفات بزيارة تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب؛ وزار عرفات بغداد، فالتقى الرئيس العراقي، صدام حسين. واكتسبت زيارة عرفات الى القاهرة، في ٢١/١١/١٩٨٨، أهمية خاصة، بعد ان اعترفت القاهرة بالدولة الفلسطينية، متجاهلة بذلك، التحذيرات الاسرائيلية.

سميح شبيب